

## قوانين الأسواق المالية

الوظيفة الأساسية للأسواق المالية : نقل الأموال من قطاع ذي سيولة ألى قطاع في حاجة إلى تمويل  
أسواق المال يمكن تقسيمها إلى سندات الدين و الأوراق المالية.

أنواع الأسواق المالية:

١- أسواق المال {البورصة}: هي المكان الذي يتيح للشركات و الأفراد إدراج و تداول الأوراق المالية و المشتقات المالية

٢- Money markets

هي أسواق ذات طبيعة عالمية تعنى بتقديم تمويل قصير الأجل "أقل من عام واحد. أبرز المشاركين فيها البنوك العالمية في تمويل عملياتها.

٣- أسواق السندات:

سوق السندات التي تصل مدة استحقاقها لأكثر من سنة و يتم سدادها علو فترات محددة. لها ثلاثة أنواع :  
سندات حكومية : الوسيلة الأساسية لحصول الحكومات على تمويل في حال نقص ميزانيتها.  
سندات بنوك  
سندات شركات

أسواق المال {البورصة}: يكون على مرحلتين:

سوق مال أولي Primary market  
أصدار أوراق مالية جديدة للمستثمرين

سوق مال ثانوي Secondary market  
الإدراج ،مضاربة الأوراق المالية في البورصة.

المشاركون في سوق المال بناء على هدفهم من دخول سوق المال:

- ١-مكتتبين: هم من يساهم في سوق المال بناء على العوائد المترتبة على شراء الأوراق المالية
  - ٢- و سيط : هو من يشارك في سوق المال لمصلحة العميل سواء بشراء أو إدارة المحافظ.
- مضارب: هم من يحفزهم الربح الناتج عن التغير السريع في سعر الأسهم ببيعوا شراءا بدلا من حملها لمدة طويلة.

المقصود بالأوراق المالية:

- ١-الأسهم القابلة للتداول و التحويل
- ٢-أدوات الدين القابلة للتداول والتي تصدرها الشركات أو الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة
- ٣-الوحدات الاستثمارية الصادرة عن الشركات الاستثمارية
- ٤-أي أدوات تمثل مشاركة في الأرباح أو توزيع أصول

٥- أي حقوق أو أدوات يرى مجلس الهيئة تضمينها ، اعتمادها كأوراق مالية.

الأوراق المالية تمثل وعدا باستحقاقات مستقبلية لذلك قيمة الورقة المالية تستند على توقعات مستقبلية بناء على حجم وخطورة هذه الاستحقاقات المستقبلية.

الأدوات التي لا تمثل " أوراقا مالية:

-الأدوات التي تتداولها البنوك حصرا فيما بينها.

-الأوراق التجارية مثل الشيكات والكمبيالات و سندات الأمر ، الاعتمادات المستندية و الحوالات النقدية.

-أي أدوات تعد أوراقاً مالية يرى مجلس الهيئة عدم معاملتها كأوراق مالية.  
- بوالص التأمين.

Efficient Capital Market Hypothesis : أسواق المال بدأت من نظرية :

و التي تنص على أن أسواق المال المحررة من القيود والتي تكون ذات سيولة ، فإن أسعار الأوراق المالية تعكس جميع المعلومات المتوفرة عن الورقة المالية و توقعات الأرباح المستقبلية.

وفقا لهذه النظرية فإن معيار كفاءة أسواق المال أن سعر الورقة المالية يمثل جميع المعلومات المتوفرة عن الشركات المدرجة.

لذلك فإن هناك ثلاثة أنواع لأسواق المال بناء على توافر المعلومات:

- ١- سوق ضعيف: المعلومات السابقة عن الشركة
- ٢- سوق شبه قوي : المعلومات العامة عن أداء الشركة
- ٣- سوق قوي: جميع المعلومات عن أداء الشركة متاحة بما في ذلك المعلومات الخاصة و السرية .

هذه النظرية خرجت من المجال الأكاديمي إلى نطاق سياسات الدول و تشريعاتها و أصبحت المبرر الأساسي للعديد من تشريعات الدول المنظمة لأسواق المال كالاعتقاد السائد بأن أسعار الأوراق المالية تتغير وفقا لظهور معلومات جديدة عن أداء الأوراق المالية، بالإضافة إلى أن السوق وحده هو من يحدد قيمة و سعر الأوراق المالية المتداولة

بالإضافة إلى تبرير أهمية بعض القواعد المنظمة للسوق

١-كأهمية الإفصاح الإلزامي في النشرة الدورية.

٢-الإفصاح في الطرح الأولي

٣- تحريم الاستفادة من المعلومات الخاصة بالورقة المالية الغير معلنة للعامة في السوق المالي.

٤- القواعد الخاصة بتنظيم نشاط الوسطاء الماليين و التي تهدف إلى منع احتكار المعلومات من قبلهم حتى لا يمثلوا المصدر الأوحد للمعلومات و الخبرة المالية.

فالوسيط بحكم عمله في السوق المالي فإنه يتمتع بأفضلية فيما يتعلق بحيازة المعلومات و توقعات أسعار الأوراق المالية المستقبلية.

٥- قوانين حوكمة الشركات: القوانين المنظمة لعلاقة حاملي الأسهم و إدارة الشركة. والتي تنطلق من حقيقة أن مدراء الشركة هم من لديهم المعلومات الكافية عن أرباح الشركة مما يخولهم احتكار الأرباح بدلا من توزيع الأرباح كعوائد للمساهمين.

\*هذه النظرية بعد تعرض العديد من الأسواق المالية العالمية لانهباء في قيمة الأوراق المالية المدرجة أصبحت محلا للعديد من الانتقادات لإيجاد بدائل تحدد كفاءة الأسواق المالية. فما يحدث في أسواق المال على أرض الواقع لا يعكس حقيقة أن سعر الورقة المالية يحدده كم ونوع المعلومات المتاحة عنها. بل هو بناء على الميول السلوكية للأفراد و عقلانيتهم التي تدخل في نطاق علم النفس المعرفي و الإجتماعي للمشاركين في السوق المالية {ثقافة القطيع}.